ميثاق الضمان الجماعي

من يضمنه

لا يزيد ميثاق الضمان الجماعي عن بروتوكول الجامعة العربية الذي وضع في اجتماع الجامعة الأول في الاسكندرية منذ خمس سنين ، فقد تعاهدت الدول العربية حينئذٍ أن تشترك جميعاً اشتراكاً فعلياً في الدفاع عن أية دولة يُعتدى عليها ، وعن فلسطين على الخصوص .

والميثاق الجديد أعاهو تجديد لهذا العهد، أو هو تعهد جديد بين الدول على الاشتراك في الدفاع عن أية دولة عربية يعتدى عليها. ولكن ليس في هذا الميثاق ضمان لهذا الاشتراك . فقد اشتركت الدول العربية في محاربة الصهيونية في فلسطين . وما لبثت أن تقهقرت وتركت مصر وحدها تقاتل اليهود . هذا اذا ضربنا صفحاً عن خيانات بعض العرب الرعماء أو الشبه زعماء . وانتهت الحرب كما علمنا . ولم يكن في الميثاق ما يلزم القوات العربية أن تصمد في الميدان لأنه ليس فيه عقوبة للدولة التي « تحنث » .

والميثاق الجديد ليس فيه نظام يلزم الدول أن تشترك في القتال اذا ما أُعلن الكلمة. وقد رأينا فيما مضى أن الكلمة الشريفة واهية لا تكفل التنفيذ .

اذا تخلفت احدى الدول عن الدفاع المشترك، فمن يجبرها أن تنزل للميدان ؟؟؟

لقد صحنا غير مرة أن هذا الضمان الجماعي لا يعتبر شيئاً في الوجود إلا إذا تألفت هيئة دولية عربية تعتبر كبرلمان عربي أعلى للأمم العربية . وهذا البرلمان يجند نحو مئة ألف جندي على الأقل من جميع البلاد العربية ، ويختار لهذا الجيش مجلس أركان حرب واحد وقائداً واحداً . وهذا البرلمان وجيشه وقائده وأركان حربه ، يخرجون من تحت سيطرة الدول العربية خروجاً مطلقاً ، بل تكون للبرلمان السلطة الفعلية على جميع الدول العربية في مسائل الدفاع على الأقل . ويمكن أن يكون ذا سلطة في المسائل الاقتصادية العامة والتضامنية

بغير هذا النظام لا ضمان جماعي نافع

عودة اللاجئين

قيل أخيراً أن العرب لا يتباحثون مع اليهود بموضوع الصلح ، إلا على قاعدة عودة اللاجئين الى بلادهم ، والتعويض لمن لا يريدون العودة . فهل فكروا بما يحمي العرب العائدين الى بلادهم من اليهود ! وهل يركن الى شرف كلمة اليهود . نرجو أن تفكر الدول العربية في هذا الأمر قبل أن تقبل مفاوضة اليهود